

بحار الأنوار

[470] الباردة. ومن تتبع كتاب البخاري علم أن عاداته في الروايات المشتملة على ما ينا في آرائهم الفاسدة إسقاطه من الرواية أو التعبير بلفظ الكناية تلبسا على الجاهلين، بل يترك الروايات المنافية لعقائدهم رأسا، وقد قال ابن خلكان (1) في ترجمة البخاري أنه قال: صنفت كتابي الصحيح من ستمائة ألف حديث، ونحوه قال في جامع الاصول (2)، وروى (3) عن مسلم أنه أخرج صحيحه من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة، وعن أبي داود (4) أنه انتخب ما أورده في كتابه من خمسمائة ألف حديث. ومن أبي داود (4) أنه انتخب ما أورده في كتابه من خمسمائة ألف حديث. ومن سنة القوم تسمية ما يخالف عقائدهم بغير الصحيح، ولما كان اهتمام البخاري في هذا المعنى أكثر من سائر من زعموا أن أخبارهم من صحاح الاخبار، فلذلك رفض المخالفون أكثر كتبهم في الاخبار، وعظموا كتاب البخاري - مع رداءته في ترتيب الابواب وركاكنه في عنوانها - غاية التعظيم، وقدموه على باقي الكتب، ومع ذلك بحمد الله لا يشبهه على من أعمن النظر فيه وفي غيره من كتبهم أنها مملوءة من الفضائح، ومشحونة بالاعتراف بالقبائح. وأما ما ذكره في تفسير الفلته بآخر الاشهر الحرم وتوجيهه في ذلك، فقد عرفت ما فيه، وما ذكره من تفسيره (5) بالخلصة فهو تفسير صحيح، إلا أن الحق أنها خلصة سرقة عن ذي الحق لا عن النفوس التي مالت إلى تولي الامامة، فإنهم كانوا - أيضا - من السارقين، والاخذ من السارق لا يسمى اختلاسا، وهو واضح.

(1) وفيات الاعيان 4 / 190. (2) في مقدمة جامع الاصول 1 / 186. (3) ابن الاثير في جامع الاصول 1 / 188، وفي مقدمة صحيح مسلم 1 / 2. (4) وروى عنه في جامع الاصول 1 / 190، وجاء في سنن أبي داود. (5) في (ك): تفسيرها.
